

الأسباب الموجبة للاتفاقية:

١. أهمية الدور التاريخي للمديرية العامة للمصالح العقارية في حفظ وتوثيق وإدارة الملكية العقارية لما تمثله من قيمة معنوية ومادية لدى الدول والجماعات والأفراد، والحرص على وثائق الملكية بأنواعها المختلفة، وحمايتها من التلف أو العبث أو الضياع، و ضرورة توشي الدقة في تسجيل الحقوق العينية، وسرعة الوصول إلى الوثيقة العقارية والمعلومات الأخرى المرتبطة بها، وترسيخ دور السجل العقاري في سورية الذي حاز على ثقة المواطن خلال أكثر من ثمانية عقود بمكوناته كافةً باعتباره من أقدم السجلات الموجودة في القطر العربي السوري، وما يتمتع به من درجة عالية من الوثوقية بحكم القانون.
 ٢. ضرورة مواكبة التطور التقني والهندسي المساحي وما يتطلبه ذلك في الارتقاء بعمل المديرية العامة للمصالح العقارية لتحقيق المعايير العالمية وتلبية الاحتياجات والوظائف المجتمعية الأخرى.
 ٣. دور وسائل الاتصالات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات في التخفيف من الروتين وتبسيط الإجراءات وانعكاس ذلك على الدولة والمجتمع، لجهة سهولة تحصيل الضرائب والرسوم، وحصول المواطن على خدماته من المرفق العام ببسر وسهولة.
 ٤. ضرورة إنجاز مشروع تطوير وأتمتة المصالح العقارية بكل مكوناته، لاسيما وأنّ السجل العقاري يعتبر لبنة أساسية في بناء الحكومة الإلكترونية.
- وبناء على هذه القناعة المشتركة بين المديرية العامة للمصالح العقارية، والشركة السورية لتكنولوجيا المعلومات، وإنفاذاً لموافقة السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١/٣٣٣٩ تاريخ ٢٥/٣/٢٠١٣، فقد اجتمعت الرغبة الأكيدة والصادقة من كلا الفريقين واتفقا على توقيع هذه الاتفاقية.

أهداف الاتفاقية

تشكل هذه الاتفاقية إطار العمل والتعاون المرتقب بين الفريقين بما يساهم في تحقيق الأهداف التالية:

١. التأسيس العلمي والتقني والمادي للتحويل إلى الحالة الرقمية في المديرية.
٢. بناء قاعدة بيانات السجل العقاري الرقمي على مراحل وفقاً للخطة العامة وبرامجها الزمنية التي وضعتها المديرية بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية ووزارة الاتصالات والتقانة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مشروع تعزيز القدرات المؤسساتية لتنفيذ مبادرة الحكومة الإلكترونية، أو التي ستضعها المديرية منفردةً أو بالتعاون مع جهات اختصاصية أخرى.
٣. بناء شبكة المعلومات وأقنية التواصل الرقمية داخلياً في المديرية وأقسامها ودوائرها وخارجياً مع الجهات الأخرى.
٤. تقديم خدمات السجل العقاري وتبادل معلوماته رقمياً بشكل آمن وموثوق.
٥. دعم الموارد البشرية في المديرية بالثقافة المعلوماتية، بما يواكب الانتقال إلى الحالة الرقمية في المديرية.
٦. بناء الأطر التشريعية والتنظيمية والفنية والتقنية اللازمة للاستخدام الأمثل للتقانات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات.

موضوع الاتفاقية

أتمتة أعمال السجل العقاري، وما يتطلبه ذلك من تطوير منظومة معلوماتية لقاعدة بيانات السجل العقاري ووثائقه المكونة والمنتمية له، متضمناً عمليات إدخال البيانات وتصويرها وأرشفتها، بما يسمح بالاستعلام عن البيانات العقارية وإصدارها إلكترونياً، وربطها شبكياً ضمن المديرية وفروعها، ومع الوزارة، وكذلك إمكانية الربط مع الجهات ذات العلاقة، من خلال:

١. إقرار آليات التعاون المرتقب بين الفريقين لإنجاز أتمتة أعمال السجل العقاري في المديرية والدوائر التابعة لها على كامل أراضي الجمهورية العربية السورية.

٢. وضع الأسس والمعايير لآليات إنجاز الاتفاقات وإعداد عقود التنفيذ اللازمة بين الفريقين ومتطلباتها (المستندات المؤيدة، الوثائق والمراجع القانونية والفنية، المواصفات والكميات، ...).

٣. وضع آليات التنفيذ والإشراف والمتابعة واستلام العقود التي ستبرم بين الفريقين بالاستناد إلى هذه الاتفاقية.

المبادئ العامة للاتفاقية

١. يتمتع السجل العقاري بالوثوقية المطلقة ويجب عدم الإخلال بهذه الوثوقية باستخدام التقانات الحديثة.
٢. استخدام التقانات الحديثة يمنح إدارة السجل العقاري المرونة وتقديم الخدمات إلكترونياً بطريقة آمنة وموثوقة.
٣. عدم الإخلال بوظائف وعلاقات المديرية سواء أكانت الداخلية ضمن المديرية أو مع الغير المنصوص عليها في القوانين والأنظمة النافذة.
٤. توطين استخدامات التقانات الحديثة وتطبيقاتها في المديرية ودوائرها.